

العلاقات المغربية - الصينية، الماضي والحاضر والمستقبل (أبريل 1955م - أغسطس 2000م)

جعفر كرار أحمد

المقدمة :

تحاول هذه الدراسة أن تتابع بالرصد والتحليل علاقات جمهورية الصين الشعبية بالملكة المغربية خلال الفترة من أبريل 1955م إلى أغسطس 2000م. ولقد وقع اختيارنا لدراسة العلاقات الصينية المغربية لعدة أسباب أهمها أن المغرب يعتبر دولة هامة سياسياً واقتصادياً في إفريقيا كما تربطه علاقات قديمة وتاريخية مع جمهورية الصين الشعبية، حيث تبادل البلدان الدعم والتأييد طوال أكثر من أربعين عاماً واجهت خلالها علاقاتهما في حقبة الستينيات ضغوطاً غربية شديدة، إلا أن البلدين صمدا أمامها.

ورغم التاريخ الطويل لعلاقات البلدين لم تشهد أي انتكاسة سياسية طوال هذه الفترة، إلا أنها ظلت على صعيد التعاون التجاري والاقتصادي تتقدم ببطء شديد، الأمر الذي لا يتناسب مع تاريخ التعاون السياسي والاقتصادي بين الصين والمغرب كما لا يتناسب أبداً مع إمكانيات التعاون الضخمة المتوفرة لدى الطرفين.

سنحاول في هذه الدراسة أن نتابع تطور هذه العلاقة بغية الكشف عن مكان قوتها وضعفها وأسباب الخلل في التبادل الاقتصادي، محاولين أن نقدم في خاتمة هذه الدراسة بعض المقترحات التي نرى أنها قد تفيد في دفع العلاقات إلى آفاق أرحب، كما نهدف أيضاً من رصدنا للعلاقات الصينية المغربية إلى الإسهام في إكمال النقص في الدراسات الخاصة بالعلاقات الصينية - العربية.

ويعتقد كاتب هذه الدراسة أن مستقبلاً واعداً ينتظر علاقات الصين بدول شمال إفريقيا بشكل عام والمغرب بشكل خاص وذلك للإمكانيات الكامنة في هذه العلاقات والإرادة السياسية الأصلية والراسخة لتطورها والتي يعبر عنها باستمرار المسؤولين في المنطقة وفي الصين. علماً بأننا سنستخدم في هذه الدراسة المنهج التحليلي في متابعتنا ورصدنا ليوميات العلاقات الصينية المغربية.

العلاقات الصينية-المغربية، أكتوبر 1949م - نونبر 1958م مرحلة تبادل الدعم والتأييد

بدأ أول اتصال هام بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية في أبريل 1955م وذلك إبان انعقاد مؤتمر باندونغ الشهير، حيث حرص الوفد الصيني على لقاء الوفد المغربي الذي جاء إلى باندونغ لبحث عن دعم إفريقي وآسيوي لنضال الشعب المغربي لنيل استقلاله من الاستعمار الفرنسي. وفي باندونغ اندهش الوفد المغربي من الحماس الكبير الذي أبداه الوفد الصيني لدعم نضال الشعب المغربي، حيث أكد رئيس الوزراء الصيني Zhou Enlai تأييد بلاده للامشروط لنضال الشعب المغربي ضدّ الوجود الفرنسي على أراضيه. (1)

ويبدو في اعتقادنا أن الوفد الصيني جاء إلى باندونغ وهو جيد الاطلاع على الملف المغربي، لأن الرعيل الأول من الثوريين الصينيين كانوا على علاقة ما بالحركة الشيوعية في المغرب العربي، إذ نلاحظ أن الأحزاب الشيوعية في المغرب وتونس والجزائر قد سارعت بإرسال برقيات التهئة للحزب الشيوعي الصيني بمناسبة تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وقد أشادت برقيات الأحزاب الشيوعية المغربية بانتصار الثورة الصينية واعتبرته عاملاً دافعاً لمواصلة القوى الوطنية والديمقراطية في شمال إفريقيا لنضالها ضد الاستعمار.⁽²⁾

ولم يقف الدعم السياسي الصيني للحركة الوطنية المغربية عند مرحلة النضال الوطني لنيل الاستقلال، إذ استمرت الصين تدعم القوى الوطنية في المغرب بعد الاستقلال، حيث نادت عبر وسائل إعلامها وداخل المنظمات السياسية والمهنية الآسيوية والدولية بضرورة دعم الحكومة المغربية في حملتها لإزالة القواعد العسكرية الأمريكية من أراضيها.⁽³⁾ وفي هذا الاتجاه كتبت صحيفة الشعب اليومية لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني تقول : «إن الشعب المغربي قد عقد العزم على مواصلة النضال لإزالة القواعد العسكرية الأمريكية من أراضيها، فالمغرب ليس مستعمرة ولا محمية أمريكية»، وأضافت الصحيفة «إن القواعد الأمريكية في المغرب تشكل تهديداً مباشراً لأمن الدولة المغربية وأمن المنطقة كلها»⁽⁴⁾.

وبالطبع وجد التأييد الصيني لنضال الشعب المغربي صدىً طيباً في نفوس الوطنيين المغاربة، حيث استقبل أول وفد صيني زار المغرب بعد مؤتمر باندونغ وذلك في 1956م استقبلاً طيباً كما لقي الوفد الصيني الذي جاء في 25 أبريل 1956م للمشاركة في المعرض العالمي في مدينة الدار البيضاء استقبلاً شعبياً ورسمياً متميزاً أظهر الاعتراف المغربي الكبير للتأييد الصيني

غير المشروط للقضية المغربية. كما عكست زيارة المغفور له الملك محمد الخامس ملك المغرب شخصياً للجناح الصيني اهتماماً رسمياً عالياً بالعلاقات الصينية المغربية⁽⁵⁾.

وبدأت التبادلات التجارية بين الصين والمغرب، شأنها في ذلك شأن الاتصالات السياسية، بدأت في وقت مبكر، إذ تشير الإحصائيات الصينية إلى أن أول تبادل تجاري بينهما قد تمّ في عام 1950م عندما صدرت الصين للمغرب بضائع صينية بحوالي 7.890.000 دولار أمريكي⁽⁶⁾. إلا أن التبادل التجاري بين الجانبين ظل يجري من طرف واحد حتى عام 1957م حيث ظلت الصين تصدر منتجاتها إلى المغرب دون أن يظهر أي استيراد صيني من المغرب في الإحصائيات التجارية الصينية. وفي محاولة لتصحيح هذا الوضع وقّع البلدان في 27 أكتوبر 1958م أثناء زيارة وفد تجاري صيني بقيادة Lei Jen Min، نائب وزير التجارة الخارجية على أول اتفاقية تجارية بينهما في مدينة الرباط. وقد نصّت الاتفاقية على أن يلتزم الطرفان بخلق توازن تجاري بينهما كما التزم كل طرف باستيراد قيمة محدّدة من البضائع. وبناء على ذلك تستورد الصين من المغرب المنسوجات المغربية والفوسفات والسردين والقطن وغيرها من المنتجات، بينما يستورد المغرب منها الشاي والآلات والصناعات الخفيفة والمنتجات الحربية⁽⁷⁾. والجدير بالذكر أن الوفد الصيني استقبل بحفاوة من قبل السيد المهدي بن بركة رئيس المجلس الاستشاري المغربي.

ونلاحظ أنه في اتجاه تأسيس علاقات تجارية بين البلدين وقّعت الصين والمغرب اتفاقيات في الفترة من 27 أكتوبر 1958م وحتى 27 أكتوبر 1961م بالإضافة إلى اتفاقية 27 أكتوبر 1958م، إنها أربع اتفاقيات وبرتوكولات تجارية تهدف كلها إلى تحسين طبيعة التبادل التجاري بين البلدين وتشجيعه

ومعالجة الخلل في الميزان التجاري بينهما⁽⁸⁾ ونتيجة لهذا التوجه الجديد نلاحظ تحسناً واضحاً في الميزان التجاري بين البلدين، إذ شهد عام 1958م أول استيراد صيني من المغرب بلغ 5.440.000 دولار أمريكي، كما ارتفع حجم الميزان التجاري بين البلدين إلى 15.370.000 دولار أمريكي عام 1959م بفائض تجاري لصالح المغرب بلغ حوالي 5.310.000 دولار⁽⁹⁾.

المغرب يعترف بجمهورية الصين الشعبية ويواجه الضغوط الغربية

وكان -بالطبع- لا بدّ أن يقود النشاط السياسي والتجاري بين البلدين والأصدقاء الجيّد للتضامن السياسي الصيني مع المغرب بالإضافة إلى الضغوط التي كانت تمارسها العناصر اليسارية داخل المؤسسة الرسمية والمؤسسات الشعبية إلى قيام علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين، فالمعروف على سبيل المثال أن قيادات وطنية مثل المهدي بن بركة رئيس المجلس الاستشاري المغربي كانت تلحّ باستمرار على دوائر القرار المغربي للاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، الأمر الذي تم في الفاتح من نوفمبر 1958م وذلك عندما صدر بيان صيني مغربي مشترك أعلن عن قيام العلاقات بين البلدين⁽¹⁰⁾.

وهكذا أصبح المغرب الدولة الإفريقية الثانية بعد مصر التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين. فإذا كان إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر في 30 مايو 1956م اعتبر في نظر الولايات المتحدة الأمريكية تحدياً كبيراً للغرب، فإن اعتراف المغرب بالصين قد شكل أيضاً نكسة جديدة للدبلوماسية الغربية في إفريقيا، إذ اعتبرت الخطوة المغربية بالإضافة إلى الخطوة المصرية السابقة فتحاً دبلوماسياً مثيراً واختراقاً سياسياً ظلت

تنتظره الدبلوماسية الصينية منذ أوائل الخمسينيات. وبعد اعتراف المغرب بالصين بدأ الجدار الغربي في إفريقيا في التداعي لتعترف الجزائر بالصين في 30 دجنبر 1958م، ثم السودان في 4 فبراير 1959م، لتتبعه غينيا في 4 أكتوبر 1959م⁽¹¹⁾.

وبالطبع ظلت القوى الغربية تترصد النشاط الصيني في إفريقيا لتقود الولايات المتحدة الأمريكية حملة شرسة ضدّ المغرب مشيرة إلى أن المغرب قدم مساعدات هامة للبرنامج النووي الصيني متّهمة المغرب بأنه زوّد الصين خلال الفترة من 1960م - 1963م بمواد استراتيجية مثل مادة الكوبالت Cobalt التي تستخدم في تقوية الحديد المستخدم في البرنامج النووي الصيني. وأشارت مصادر المخابرات الغربية في هونغ كونغ آنذاك إلى وصول سفينتين تقدّر حمولتهما بحوالي 3.985 طن من مادة الكوبالت، بينما قدرت مصادر أخرى الكمية التي أبحرت بالفعل إلى الصين بحوالي 4.000 طن من الكوبالت. وبدأت بالفعل الولايات المتحدة حملة دبلوماسية وإعلامية شرسة ضدّ المغرب وصلت إلى حد التهديد بوقف المعونات الاقتصادية الأمريكية إلى المغرب في حالة استمراره في بيع مثل هذه المواد للصين⁽¹²⁾.

وفيما يبدو فإن الحكومة المغربية لم تعرّ التهديدات الأمريكية والضغط الغربي أدنى اهتمام ليعلن وزير التجارة المغربي بأن العلاقات التجارية بين الصين والمغرب ذات أهمية قصوى، منبهاً إلى أن إيقاف المغرب بيع الكوبالت للصين سيؤدّي إلى خلل في التبادل التجاري بين البلدين⁽¹³⁾.

ولسنا في حاجة للقول إن الموقف المغربي الراض للضغط الأمريكية لم يأت فقط لاعتبارات تجارية، بل لاعتبارات سياسية وتعبيراً عن اعتراف بالدعم السياسي والإعلامي الذي ظلّت تقدمه الصين للمغرب حتى نيل

استقلاله وخروج آخر جندي أجنبي من أراضيه كما أن القيادة المغربية التي حصلت على الاستقلال لتوها اعتبرت أيضاً التهديدات الأمريكية تدخلاً في سياستها الداخلية .

وهكذا صمدت العلاقات الصينية المغربية أمام الضغوط الغربية، لتتقدم العلاقات خطوات هامة إلى الأمام وذلك عندما زار رئيس الوزراء الصيني المخضرم Zhu Enlai المغرب في 27 دجنبر 1963م وذلك ضمن جولته الإفريقية المشهورة حيث لقي استقبلاً شعبياً ورسمياً حاراً.

وخرجت صحيفة «الأنباء» اليومية الناطقة باسم الحكومة المغربية مرحبة برئيس الوزراء الصيني ووصفته «بالرجل الذي يعبر دائماً عن تعاطفه مع القارة الإفريقية وشعوبها» (14).

وفي المغرب التقى Zhou Enlai بالملك الحسن الثاني والحاج أحمد باحيني رئيس الوزراء، ووزير الخارجية المغربي أحمد رضا كديرة وعدد كبير من المسؤولين المغاربة.

وقد عبّر Zhou Enlai في خطابه الذي ألقاه في الحفل الذي أقامه الملك الحسن الثاني تكريماً له عن رضاه بالتطور الذي تم في العلاقات الصينية المغربية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي مشيداً بالتعاون الجيد الذي تم بين البلدين في الشؤون الدولية (15).

كما أصدر البلدان في 31 دجنبر بياناً مشتركاً شكر فيه الجانب الصيني الحكومة المغربية على تأييدها المتواصل لقضية استعادة الصين لحقوقها الشرعية في الأمم المتحدة، كما عبر الجانب الصيني عن تأييده لنضال الشعب الفلسطيني، وأكد الطرفان أهمية توسيع التبادل الاقتصادي والثقافي والعلمي بينهما، كما أعرب البيان المشترك عن تقديره الكبير لإعلان ميثاق

منظمة الوحدة الإفريقية واعتبر البيان تكوين هذه المنظمة حدثاً هاماً وخطوة أساسية لتقدم ووحدة شعوب القارة (16).

كما زكى الجانب المغربي خلال هذه الزيارة المبادئ الثمانية للتعاون الاقتصادي بين الصين والدول الإفريقية التي أعلنها رئيس الوزراء الصيني تشو إن لاي خلال هذه الجولة والتي تتلخص في الآتي :

- 1- تقديم المساعدات طبقاً لمبدأ المساواة والمنفعة المشتركة.
 - 2- الاحترام الصارم لسيادة الدول المستقبلية للمساعدات.
 - 3- مساعدة الدول الإفريقية للاعتماد على نفسها تدريجياً وزيادة دخل هذه الدول.
 - 4- تقديم آخر التكنولوجيا التي أنتجتها الصين وضمان نقلها لهذه الدول.
 - 5- أن يتمتع الخبراء الصينيون بنفس امتيازات الخبراء المحليين في الدول الإفريقية.
 - 6- القروض المقدمة بلا فوائد (17).
- هذه هي أهم الأفكار الواردة في النقاط الثمانية للتعاون الاقتصادي بين الصين والدول الإفريقية.

وبالطبع دعمت زيارة Zhou Enlai للمغرب العلاقات الصينية المغربية، ودفعت بدماء جديدة في شرايين العلاقات بين البلدين. كما يبدو امتثالاً لروح البيان المشترك الذي دعا إلى ضرورة تنشيط التبادل التجاري بين البلدين. وهكذا عززت الصين والمغرب تبادلاتهما التجارية ليقفز الميزان التجاري إلى

32.620.000 دولار أمريكي في عام 1964م. وشكّلت صادرات المغرب للصين في تلك السنة 22.265.000 دولار أمريكي. والجدير بالذكر أن الصين والمغرب كانا قد وقّعا في 30 مارس 1963 اتفاقية تجارية ألحقتها ببروتوكول تجاري، وذلك في 1966/5/20م. وقد أدّى هذا البروتوكول فيما يبدو إلى تعزيز التبادل التجاري بين البلدين⁽¹⁸⁾.

استمرت الصين والمغرب في تبادل الدعم والتأييد في المحافل الدولية، وكان المغرب من ضمن الدول التي وقفت بحماس إلى جانب مُسوِّدة المشروع الجزائري-الألباني الذي دعا إلى طرد ممثلي المجموعة الحاكمة في تايوان واستعادة الصين لوضعها الطبيعي داخل الأمم المتحدة، وذلك في إبان اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 26 الذي عقد في 25 أكتوبر 1971م⁽¹⁹⁾.

وقد رحب في نوفمبر 1971 المندوب الدائم للمغرب في الأمم المتحدة السيد المهدي المراني زَنطار نيابة عن بعض الدول العربية والإفريقية بممثل الصين في الأمم المتحدة قائلاً: «كنا ننتظر بفارغ الصبر وصول الوفد البارز الذي يجلس معنا اليوم وبعد فاصل زمني قصير سيحتل الوفد مقعد جمهورية الصين الشعبية الذي حُرِم منه لفترة تزيد عن العشرين عاماً»، وأضاف أن هذه اللحظة هي نتيجة للجهود المضنية والعزم المتواصل لكل هؤلاء الذين بالمجلس والذين لم يفتر إيمانهم لحظة واحدة بأن عالمية الأمم المتحدة مطلب أساسي ومهم لنجاحها، والذين دائماً يشعرون بأن غياب دولة عظمى من مقعدها الشرعي عمل غير عادل، ولا يمكن تحمُّله لفترة طويلة دون أن يعرض توازن منظمتنا وتسوية قضاياها للخطر⁽²⁰⁾.

هذا وكان السيد Chi Peng Fei وزير الخارجية الصيني قد انتهز في 3 مارس 1972 فرصة الاحتفال باليوم الوطني المغربي في بكين ليُشكر في

خطاب ألقاه في هذه المناسبة الحكومة المغربية لتأييدها القوي للصين في الأمم المتحدة قائلاً : إن الحكومة المغربية وشعبها مع عدد من الدول الإفريقية بذلت جهوداً إيجابية لاستعادة كل الحقوق الشرعية للصين في الأمم المتحدة وطرد ممثلي جماعة شائع كاي شيك Chiang Kai Shik من الأمم المتحدة وكل المنظمات التابعة لها (21).

ونتيجة للتقارب السياسي والجهود الملحوظة لتعزيز التبادلات التجارية بين البلدين قفز التبادل التجاري بعد توقيع بروتوكول عام 1971م إلى 32.950.000 وإلى 66.000.000 في عامي 1971م و1973م على التوالي، إلا أن هذا التبادل قد تراجع على التوالي خلال عامي 1974م و1975م إلى 51.860.000 و41.710.000، لكنه ظل أيضاً بشكل عام ميزاناً متوازناً (22).

وكان من المتوقع أن تفقد زيارة السيد أحمد العراقي وزير الشؤون الخارجية المغربي الذي قاد وفداً تجارياً إلى بكين في 15 مارس 1975م إلى تحسين التبادل التجاري المتراجع بين البلدين. حيث تم التوقيع في 19 مارس على اتفاقية تجارية شاملة، إلا أن الميزان التجاري بين البلدين واصل تراجعاً أيضاً في عامي 1976 و1977م على التوالي، ووصل إلى 25.080.000، 35.380.000 دولار أمريكي على التوالي (23).

والجدير بالذكر أن السيد العراقي قد التقى أثناء زيارته للصين بالسيد رئيس الوزراء الصيني Zhou Enlai في المستشفى، كما أجرى محادثات مع Chian Kuan Hun وزير الخارجية الصيني، كما تم في 19 مارس 1975م التوقيع على اتفاقية رياضية تنص على التعاون في تشييد مجمع رياضي (24). وقد تم بالفعل في فبراير 1976م التوقيع على بروتوكول بناء المجمع تمهيداً للشروع في تنفيذه (25).

وتشير مصادر غربية إلى أن الدعم الصيني للمغرب قد وصل بحلول عام 1977م إلى 32 مليون دولار أمريكي⁽²⁶⁾. وبالإضافة إلى الدعم الفني والاقتصادي والرياضي الصيني شهدت فترة السبعينيات بداية التعاون في القطاع الصحي، إذ أرسلت الصين أول فريق طبي صيني للمغرب في شتنبر 1975م⁽²⁷⁾.

وفي الواقع كان هذا أول وآخر فريق صحي ترسله الصين إلى المغرب في سنوات الثورة الثقافية التي انتظمت في الصين في الفترة من 1966-1976م. ونلاحظ أنه بالرغم من الفوضى الداخلية التي عمّت الصين في تلك الفترة والارتباك في العلاقات بين الصين والعالم الخارجي، إلا أن العلاقات الصينية المغربية لم تتأثر كثيراً بهذه الظروف، لكننا نلاحظ أنه بعد أن نجح الحزب الشيوعي الصيني في سحق عصابة الأربعة في أكتوبر 1977م وتبني الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني المنعقدة في دجنبر 1978م سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، وسعى التيار المعتدل بقيادة الزعيم الراحل دينغ شياو بينغ لإصلاح علاقات الصين الخارجية، سلاحظ منذ بداية الثمانينيات نشاطاً أكثر في العلاقات الصينية المغربية على كافة المستويات، وخصوصاً زيارات كبار القادة في البلدين، فبعد أقل من عام من قرارات الدورة الكاملة الثالثة في ديسمبر 1978م واصل البلدان تعزيز علاقاتهما في القطاع الصحي ليقع البلدان مرة أخرى في 25 شتنبر 1979م بروتوكولاً يقضي بإرسال مجموعة طبية أخرى للعمل في المغرب، كما اتفق البلدان في يونيو 1980م على تبادل الأطباء والمتخصصين والخبراء في مجال الطب التقليدي والأعشاب، وبناء على نجاح تجربة الفريق الطبي الصيني الأولى فقد اتفق البلدان أيضاً على إرسال فريقين طبيين صينيين آخرين للعمل في المغرب⁽²⁸⁾.

هذا في الوقت الذي أعلن فيه البلدان في 29 أكتوبر 1980م التوقيع على اتفاقية للتعاون في القطاع الرياضي والشبابي للأعوام 1981-1982م. وما لبث أن وقّع البلدان أول اتفاقية ثقافية شاملة في 25 فبراير 1982م نصّت على تعزيز التبادلات في قطاعات الثقافة والرياضة والتعليم والصحة ونشر الأخبار وتبادلها. ومع الطلب الرسمي المتزايد للاستفادة من الخبراء الصينيين في قطاع الصحة أرسلت الصين في مايو 1983م فرقاً صينية جديدة للمغرب وأضافت إلى مهماتها الطبية مهمة تدريب الأطباء المغربية⁽²⁹⁾. وكان عدد الصينيين العاملين في الحقل الطبي قد وصل بنهاية عام 1983م إلى 50 فرداً⁽³⁰⁾.

عموماً، عاد البلدان ليقوّعا في أغسطس 1984م الخطة التنفيذية للتبادل الثقافي للأعوام 1984-1986م والتي أضافت إلى بنود الاتفاقية السابقة التعاون في مجال الإعلام والشؤون الدينية والاجتماعية⁽³¹⁾.

كما وقّع البلدان في دجنبر من نفس العام اتفاقية لتبادل المعلومات بين وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) ووكالة الأنباء المغربية⁽³²⁾.

والجدير بالذكر أن البلدين ظلّا يجدّان باستمرار الاتفاقيات والبروتوكولات الصحية والثقافية الموقّعة بينهما.

وبتعزيز آليات تبادل المعلومات بين وكالتي الأنباء في البلدين تكون بمنتصف الثمانينيات دائرة التبادلات الثقافية والإعلامية قد اكتملت.

شهدت أيضاً هذه الفترة تعزيز التعاون الفني في القطاعات الزراعية والصناعية والصحية والرياضية وذلك عندما وقع البلدان في يناير 1983م محضر اجتماع ينص على إرسال عدد من الخبراء الصينيين في مجالات زراعة الأرز والشاي وكذلك الطاقة والتعدين والصناعات اليدوية

والمواصلات⁽³³⁾، وأكملت الصين في هذا العام تشييد مجمع رياضي في مدينة الرباط يتكون من ملعب لكرة القدم وملعب للجيمباز سَعَتْهُ 6 آلاف و7 آلاف مقعد على التوالي، وقد أصبح هذا المجمع الرياضي ملتقى الدورة الرياضية لبلدان المتوسط التي أقيمت في عام 1983م⁽³⁴⁾.

وعلى الصعيد السياسي زار في مارس 1980م نائب الرئيس الصيني Chen Muhe المغرب لمدة ثمانية أيام وهو أكبر مسؤول صيني يزور المغرب بعد الثورة الثقافية، حيث التقى خلال الزيارة بالقيادة المغربية واتفق البلدان خلال هذه الزيارة على ضرورة تعزيز التبادلات الاقتصادية والتجارية بين البلدين⁽³⁵⁾. ولا بد أن السيد Chen Muhe قد قام بشرح الأوضاع الجديدة في بلاده بعد انتهاء الثورة الثقافية وموجة التطرف في البلاد.

كما زار الصين في 18 مايو 1981م وفد برلماني مغربي رأسه مولاي بن محمد تاج الله حيث أجرى الوفد محادثات مع عدد من المسؤولين الصينيين في المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني حيث أكد الطرفان على أهمية تعزيز العلاقات بين المؤسسات البرلمانية والشعبية بين البلدين⁽³⁶⁾.

على كل حال شهد عام 1982م دفعة قوية في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وذلك عندما زار رئيس الوزراء المغربي المَعْطِي بوعبيد الصين في زيارة رسمية استغرقت أسبوعاً التقى خلالها بكل من Deng و Zhao Ziyang و Xiao Ping⁽³⁷⁾، وتناولت المباحثات خلالها سبل دعم التعاون الثنائي والتنسيق في المحافل الدولية⁽³⁸⁾.

وكرّد على زيارة السيد بوعبيد زار رئيس الوزراء الصيني Zhao Zi Yang المغرب في 27 دجنبر 1982م حيث أجرى جولتين من المحادثات مع رئيس الوزراء المغربي دارت حول الوضعين الدولي والإقليمي وكذلك العلاقات الثنائية بين البلدين.

وفي المغرب أعلن رئيس الوزراء الصيني عن تأييده للقرارات التي تبناها القادة العرب في مؤتمر فاس بشأن فلسطين، مشيراً إلى أنه يقدّر للمغرب مساهماته في تقوية التضامن العربي، الأمر الذي أدّى إلى نتائج إيجابية في مؤتمر فاس، كما صرح Zhou أن الصين تدعم قرارات نيروبي كإطار معقول لحل قضية الصحراء الغربية⁽³⁹⁾.

كما قال إن الصين تؤمن بأن المشاكل والنزاعات التي خلفها الاستعمار يجب أن تحل سلمياً عن طريق المفاوضات السياسية دون تدخل القوى العظمى⁽⁴⁰⁾.

وفي الواقع وكعادة الصين التي نادراً ما تكون طرفاً في النزاعات الداخلية في الدول الأجنبية وعلى عكس الاتحاد السوفياتي السابق الذي كان يؤمن بقيام دولة في الصحراء الغربية رفضت الصين تأييد طرفي النزاع ولم تُدّن جبهة البوليزاريو وظلت تطالب باستمرار بحل سلمي للنزاع. ولا تزال الصين حتى اليوم تطالب كافة الأطراف بالوصول إلى حلّ سياسي للنزاع في المنطقة.

ونلاحظ أن الصين التي حرصت على تقوية العلاقات مع الحكومة المغربية كانت تحرص أيضاً على مدّ جسور مع الأحزاب السياسية المغربية، إذ اجتمع السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني Hu Yao Bang في 1985/10/8م مع وفد حزب التقدم والاشتراكية المغربي الذي رأسه السكرتير العام عليّ يّعته، حيث اتفق الطرفان إبّان هذه الزيارة على استئناف العلاقات بين الحزبين⁽⁴¹⁾.

وكما أشرنا سابقاً فإن العلاقات بين الحزب الشيوعي الصيني والأحزاب المغربية تعود إلى الأيام الأولى لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، إلا أن هذه

العلاقات تعززت بشكل واضح في فترتي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حيث استقبلت بكين في الخمسينيات وفود الحزب الشيوعي المغربي، وأبرزت الصحف الصينية مواقف الحزب الشيوعي المغربي في تلك الفترة، إذ نشرت صحيفة الشعب اليومية في مارس 1959م مقالاً لعلّي يعتة عندما كان سكرتيراً للحزب الشيوعي المغربي يدعو فيه الشعب المغربي لمواصلة النضال ضدّ القواعد العسكرية الأجنبية في الأراضي المغربية (42).

وزار في فبراير 1965م وفد الحزب الشيوعي المغربي برئاسة علي يعتة السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب حيث أجرى محادثات ودية مع Deng Xiao Ping السكرتير العام للحزب الشيوعي الصيني (43).

وتشير كثير من المصادر الغربية والمغربية إلى أن أعضاء البعثة الدبلوماسية الصينية في المغرب كانت لهم اتصالات وثيقة مع عدد من قيادات الحركة الشيوعية المغربية، بل إن بعض المصادر تحدثت عن تأثير للنموذج الاشتراكي الصيني على بعض القيادات السياسية في المغرب، إذ يشار إلى أن الزعيم الوطني المعروف المهدي بن بركة كان قد حاول أن يقنع العاهل المغربي للنظر في إمكانية تطبيق النموذج الصيني في المغرب، وذلك مباشرة بعد عودته من رحلته إلى الصين (44).

إلا أن هذه الاتصالات توقفت رسمياً عام 1959م عندما حظرت السلطات المغربية أنشطة الحزب لتعلن السلطات الصينية في ذلك الوقت أن لا علاقة لها بالحزب الشيوعي المغربي. ونعتقد أن إنكار الصين السريع لعلاقتها مع الحزب الشيوعي المغربي كان قراراً سليماً، فالقيادة الصينية كانت تدرك أن وجودها الدبلوماسي في المغرب هام جداً لمستقبل المقاومة الجزائرية، فقد كان الوجود الصيني في المغرب هاماً لمستقبل الثورة الجزائرية حيث كانت القنصلية الصينية في منطقة العويضة جسراً هاماً للمساعدات الصينية للمقاومة الجزائرية (45).

والجدير بالذكر أن الحزب الشيوعي الصيني إضافة إلى علاقاته مع الحركة الشيوعية المغربية كان يتمتع بعلاقات طيبة مع حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وغيرها من الأحزاب المغربية. وعلى سبيل المثال نلاحظ احتفاء صينياً ملحوظاً بوفد حزب الاستقلال المغربي عند زيارته للعاصمة بكين في أكتوبر 1986م. حيث حرص السيد Hu Qili عضو المكتب السياسي للجنة المركزية على لقاء الوفد المغربي الذي قاده السكرتير العام للحزب محمد بوسّنة⁽⁴⁶⁾، كما شارك الحزب الشيوعي الصيني في المؤتمر الثاني عشر لحزب الاستقلال المغربي وذلك في مايو 1986م⁽⁴⁷⁾.

وقد استمرت الاتصالات بين الحزب الشيوعي الصيني والأحزاب المغربية بشكل منتظم حيث زار وفد الحزب الشيوعي الصيني المغرب في الفترة من 10-17 يناير 1990م والتقى بقيادة حزب التقدم والاشتراكية كما حرص على لقاء عدد من قيادات الأحزاب المغربية الأخرى⁽⁴⁸⁾، بل إن منظمات شيوعية إقليمية مثل تنظيم الحزب الشيوعي الصيني في مقاطعة شينجيانغ حرصت أيضاً على خلق روابط تنظيمية مع الأحزاب المغربية حيث زار سكرتير الحزب في المقاطعة المغرب في مايو 1994م ونظم عدداً من اللقاءات مع برلمانيين ومسؤولي أحزاب مغربية، أكد خلالها على أهمية دعم العلاقات الحزبية والبرلمانية بين المغرب والمقاطعة داعياً المسؤولين ورجال الأعمال المغاربة إلى زيارة منطقة شينجيانغ والاستثمار فيها⁽⁴⁹⁾.

من جانبها أيضاً -كما رأينا- حرصت الأحزاب المغربية بمختلف اتجاهاتها على خلق آلية اتصال مع الحزب الشيوعي الصيني وتابعت نشاطاته التنظيمية، إذ نلاحظ حرص معظم الأحزاب المغربية على تهئية الحزب الشيوعي الصيني بمناسبة انعقاد المؤتمر الخامس عشر للحزب

وإعادة انتخاب الرئيس الصيني جيانغ تسه مين سكرتيراً للحزب⁽⁵⁰⁾. وقد استمرت الاتصالات بين الحزب الشيوعي الصيني والأحزاب المغربية إلى يومنا هذا .

ويلاحظ المراقب المتتبع للعلاقات الصينية المغربية، كما أشرنا سابقاً، نشاطاً ملحوظاً شهدته العلاقات الصينية - المغربية خلال الفترة من منتصف الثمانينيات إلى أوائل التسعينات. فعلى الصعيد السياسي تواصلت زيارات الوفود السياسية بين البلدين حيث زار الصين في الفترة من 3/21 إلى 1986/4/7م وفد برلماني مغربي رأسه السيد أحمد عَصْمَان، رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار حيث اجتمع الوفد بالرئيس الصيني LI Xiannian⁽⁵¹⁾، كما زار في هذه الفترة للمرة الثالثة نائب وزير الخارجية الصيني السيد Chi Huai Yuan المغرب وأجرى محادثات مع نظيره المغربي في الرباط⁽⁵²⁾.

وقدّمت الصين في نوفمبر 1988م قرضاً بدون فوائد بقيمة 8 ملايين دولار أمريكي يُستغل لبناء مجمع رياضي في العاصمة ومشاريع أخرى⁽⁵³⁾، كما ساعدت الصين المغرب في بداية الثمانينيات في إقامة أول مصنع لإنتاج الشاي الأخضر في المغرب وساهم الخبراء الصينيون في إعداد تسعين ألف هكتار من الأراضي الزراعية لزراعة شجرالشاي الأخضر. ونلاحظ أن الصين بالرغم من معرفتها أن سلعة الشاي جزء هام من الصادرات الصينية إلى المغرب حيث صدرت الصين على سبيل المثال في الفترة من 1988م-1992م 990 طن من الشاي الصيني للمغرب، لم تتردد في إرسال خبرائها لإنشاء قاعدة لإنتاج الشاي الأخضر في القطر المغربي⁽⁵⁴⁾.

وتوجت العلاقات الصينية المغربية بحدث هام في عام 1989م، حيث استطاعت الصين إبان انعقاد المؤتمر العالمي الواحد والعشرين لعلوم الإدارة

المنعقد في الفترة من 24-28 يوليو 1989م أن تقصي مندوب المجموعة الحاكمة في تايوان من عضوية هذا التجمع الهام، ولا بد أن يكون المغرب قد ساعد آنذاك في إقصاء المندوب التايواني. ونلاحظ أن الوفد الصيني المشارك في هذا المؤتمر قد قام بعد نهاية أعمال المؤتمر بزيارة رسمية إلى المغرب لمدة ثلاثة أيام التقى خلالها بعدد من المسؤولين حيث قدم الوفد الصيني شكره للمسؤولين المغاربة لدعمهم الصين في هذا المؤتمر⁽⁵⁵⁾.

وعلى الصعيد الثقافي وقّع البلدان في يونيو 1988م الخطة الثقافية لاتفاقية التعاون الثقافي التي تنص على تبادل الخبرات في القطاع الثقافي، خصوصاً في مجال الآثار حيث تمّ الاتفاق على تبادل الفرق الأثرية والخبرات في صيانة الأبنية القديمة وإدارة المتاحف⁽⁵⁶⁾، والجدير بالذكر أن المغرب سيستفيد من هذه الاتفاقية لتقديم مساعدات فنية للمساهمة في بناء متحف الآثار العربية والإسلامية الذي تشرع حكومة مدينة تشوانتشو في بنائه بدعم عربي-صيني مشترك وذلك لتجميع الآثار العربية والإسلامية في المدينة.

على الصعيد الثقافي شهد عام 1989م أيضاً نشاطاً ثقافياً ملحوظاً، إذ زار في يونيو 1989م السيد Lu Zengling نائب مدير مكتب الشؤون الخارجية لمقاطعة يونان المغرب، وشارك في مؤتمر الإدارة الوطنية، كما زارت أوبرا Zhejiang المغرب وشاركت في يوم الشباب المغربي، هذا بجانب زيارات قام بها وفد من إذاعة الصين الدولية واتحاد العمال الصيني. وعلى صعيد التبادلات التربوية أرسلت الصين في هذا العام طالبين للدراسة في المغرب، في الوقت الذي بلغ فيه عدد الطلاب المغاربة المسجلين في الجامعات والمعاهد الصينية 27 طالباً⁽⁵⁷⁾.

العلاقات الصينية المغربية 1990م - 2000م

مرحلة التقارب السياسي وتعزيز التعاون الفني والاقتصادي

بنهاية حقبة الثمانينيات تكون العلاقات الصينية المغربية قد تقدمت في كافة المجالات وبدأ البلدان رغم بُعد المسافة الجغرافية يتعرفان على بعضهما البعض بشكل جيد، وظهر تطابق في وجهات النظر في كثير من القضايا الدولية والإقليمية. كما بدأت آليات التعاون الفني والصحي والتقني تجد حماساً وصدى طيباً من معظم القطاعات والفعاليات الشعبية والمسؤولين المغاربة، الأمر الذي أحاط مجمل العلاقات بين البلدين بسياج دافئ ومشجع. وهكذا جاءت حقبة التسعينيات لتجد أن الطريق قد صار ممهّداً لطفرة جديدة في العلاقات بين البلدين كما بات مؤكداً، وبعد مُضي أكثر من ثلاثين عاماً من العلاقات، أن البلدين يمكنهما الآن تشخيص المشاكل والتحديات التي تواجه العلاقات الثنائية.

وبالفعل بدأت فترة التسعينيات بزيارة هامة لوزير الخارجية الصيني Qian Qichen للمغرب في 1990/7/25م، وهي أول زيارة لوزير خارجية صيني منذ 27 عاماً، وذلك بدعوة من وزير الخارجية المغربي، حاملاً رسالة خاصة للعاهل المغربي من الرئيس الصيني يدعوه فيها لزيارة الصين وقد أكد البلدان خلال هذه الزيارة على الرغبة المشتركة في دفع العلاقات إلى الأمام، كما أعرب البلدان عن ارتياحهما لسير التعاون بين البلدين في المنظمات الدولية ودّعياً إلى المزيد من التشاور والتنسيق نظراً للتغير المستمر في المناخ الدولي (58).

وزار في يوليو 1990م نائب وزير صناعة التعدين الصيني المغرب حيث ناقش البلدان إمكانية توقيع اتفاقية للتعاون في قطاع التنقيب والتعدين والاستكشاف والمياه، كما زار المغرب في يونيو 1990م نائب رئيس الجمعية

الإسلامية السيد Ma Saiyi وذلك للمشاركة في الدروس الرمضانية في مدينة الرباط. وقد التقى السيد Ma في فترة إقامته القصيرة الملك الحسن الثاني مرتين⁽⁵⁹⁾، ويعتقد Wang Jianping المتخصص في الدراسات الإسلامية في الصين، أن الوفد الصيني لقي اهتماماً غير عادي من الملك⁽⁶⁰⁾. وواصل البلدان تبادلاتهما السياسية والثقافية في عام 1991م حيث زار الصين في أبريل من نفس العام مبعوث مغربي خاص، لشرح الموقف المغربي من قرار الأمم المتحدة حول الاستفتاء في الصحراء الغربية. إذ يحاول المغرب باستمرار الحصول على دعم صيني لموقفها من النزاع في الصحراء الغربية. وزار في نوفمبر 1991م وليّ العهد المغربي آنذاك محمد السادس الصين على رأس وفد مغربي كبير والتقى بالرئيس الصيني Yang ورئيس الوزراء Li Peng، حيث عبّر وليّ العهد عن أمله في أن تؤدي زيارته للصين إلى تعزيز التعاون بين البلدين⁽⁶¹⁾.

واصل البلدان تعزيز علاقاتهما الثقافية النشطة ليوّجها إبان زيارة وزير الثقافة السيد Liu Dayou في أكتوبر 1991م الخطة التنفيذية للاتفاقية الثقافية لأعوام 1992-1993م، كما شارك السيد Liu في افتتاح معرض الخزف الصيني في المغرب. كما تم في أكتوبر 1991م توقيع اتفاقية التعاون الثنائي في قطاع الأخبار. ونلاحظ في هذا العام انخفاض عدد الطلاب الذين أرسلهم المغرب للدراسة في الصين إلى أربعة طلاب. بينما احتفظت الصين بحصّتها المعروفة التي تتراوح ما بين 2-4 طلاب في العام. إلا أن عدد الأطباء والفنيين العاملين في الحقل الصحي في المغرب قد وصل بنهاية عام 1991م إلى 73 شخصاً يعملون في ستّة مراكز طبيّة صينية متخصصة في المغرب⁽⁶²⁾.

اقتصادياً، شهد هذا العام 1991م تأسيس 12 شركة صيد صينية-مغربية مشتركة. كما وقّع البلدان في دجنبر 1991م على اتفاقية طويلة الأجل تشتري بموجبها الصين الأسمدة الكيماوية⁽⁶³⁾.

ولعلّ أهم الأحداث في مسيرة العلاقات إبان هذه الفترة كانت زيارة الرئيس الصيني Yang Shang Kun إلى المغرب في 1992/6/29م ضمن جولته في شمال أفريقيا، حيث أجرى مباحثات مع الملك الحسن تناولت الوضعين الدولي والإقليمي وسُبل تعزيز التعاون الثنائي. كما عقد وزير الخارجية المغربي عبد اللطيف الفيلالي مشاورات سياسية مع نظيره الصيني Qian Qichen. وخلال هذه الزيارة وقّعت الحكومتان الصينية والمغربية في 30 يوليو 1992م اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني تلزم الصين بتقديم قرض بلا فوائد قيمته 30 مليون يوان صيني (5.5 مليون دولار أمريكي). كما قدمت 3 ملايين يوان (550.000 دولار أمريكي) في شكل سلع ومواد⁽⁶⁴⁾.

وكان وزير المالية المغربي قد أعلن بعد وقت قصير من توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي والفني مع الصين : «إن التعاون بين البلدين يعتبر نموذجاً للتعاون المغربي-الأجنبي» وأضاف «إن المغرب استفاد بشكل جيد من الدعم الصيني له في قطاعات الزراعة وصيد الأسماك وصيانة السفن والسياحة»، وقال إن الخبراء الصينيين قدّموا «إسهامات جيّدة في هذه المجالات»، وأعلن السيد الوزير عن نية المغرب فتح مركز تجاري في الصين ليساعد على دخول المنتجات المغربية للصين والأسواق الآسيوية ومركز صيني مماثل في المغرب لزيادة الواردات والمنتجات الصينية إلى دول المنطقة⁽⁶⁵⁾. هذا وكان البلدان قد ناقشا أيضاً سبل تحسين الميزان التجاري المختل لصالح الصين حيث عبّر الجانب الصيني عن أمله في أن يؤدي التطور في العلاقات التجارية بين البلدين إلى تصحيح الميزان التجاري. وكان السيد Wang Wan Dong نائب وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي قد شكر الحكومة المغربية على دعمها المتواصل للصين للحصول على عضوية منظمة الـGATT⁽⁶⁶⁾.

على صعيد آخر شهد عام 1992م بداية التبادلات العسكرية بين الصين والمغرب وذلك عندما قاد عميد أكاديمية العلوم العسكرية المغربية السيد بالْحاج وفداً عسكرياً كبيراً لزيارة الصين. حيث التقى بالسيد Chi Hoatin رئيس هيئة الأركان الصيني، وزار الوفد العسكري المغربي في رحلة استطلاع مناطق عسكرية في نانجين وشنغهاي. والمدرسة العسكرية، والتقى بقيادات الأكاديمية العسكرية في بكين. والجدير بالذكر أن هذه أول زيارة لوفد عسكري مغربي للصين منذ إقامة العلاقات العسكرية بين البلدين⁽⁶⁸⁾.

على كل حال واصل المغرب دعمه للصين في المنظمات الدولية ليعلن المغرب في 1993/6/30م إبان زيارة وفد رياضي صيني بأنه سوف يدعم الصين لاستضافة أولمبياد عام 2000م. كما شهد هذا العام 1993م دراسة إمكانية التعاون في قطاع السكك الحديدية، ومساعدة المغرب لتربية دودة القز. كما تم التوقيع على اتفاقية جديدة إبان زيارة السيد Ying Dakui نائب وزير الصحة الصيني للمغرب في 28 شتنبر 1993م حيث نصّت الاتفاقية الجديدة على زيادة عدد المراكز الطبية الصينية في المغرب من ستة مراكز إلى أحد عشر مركزاً⁽⁶⁸⁾.

وكدليل على تنامي العلاقات الصينية -المغربية في هذه الفترة واصل المسؤولون المغاربة زيارتهم إلى العاصمة بكين ليزور في 19 مارس 1993م وزير الخارجية المغربي عبد اللطيف الفيلالي الصين حيث اجتمع مع نائب الرئيس الصيني Rong Yi Pen الذي عبّر عن ارتياحه لمسيرة العلاقات بين البلدين وتمنى أن تكون العلاقات الصينية - المغربية أكثر قوة في المجالات الاقتصادية والسياسية. وحول النزاع في الصحراء الغربية، أشار نائب الرئيس الصيني إلى أن الصين تؤيد اقتراحات منظمة الأمم المتحدة التي تدعو إلى استفتاء في الصحراء الغربية أملاً في أن تواصل كافة

الأطراف جهودها بمساعدة الأمم المتحدة للوصول إلى حل سلمي لهذا النزاع في أقرب وقت ممكن (69).

ومن أهم زيارات الجانب الصيني للمغرب في النصف الأول من التسعينيات كانت الزيارة التي قام بها في 1995/10/3م رئيس الوزراء الصيني Li Peng والتي التقى خلالها بالملك الحسن الثاني وبعدد كبير من المسؤولين المغاربة، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء المغربي عبد اللطيف الفيلالي حيث أشاد السيد Li Peng في لقاءاته بالمسؤولين المغاربة بتمسك المغرب بسياسة عدم الانحياز والدعوة للوحدة العربية ولمّ الشمل العربي وتعزيز السلام الإقليمي. هذا بينما شكر المسؤولون المغاربة الصين على مساعدتها للمغرب في قطاعات الصحة والزراعة والطاقة. وزكّى الملك الحسن أثناء لقائه بالسيد Li Peng تعاون الصين مع إفريقيا وتمسك الصين بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للقارة الإفريقية. كما دعا الملك الحسن للمزيد من التعاون بين بلاده والصين في قطاع البنوك. وقد قدمت الصين أثناء هذه الزيارة 5 ملايين يوان كمنحة لا تُردّ للمغرب. هذا وكان ملك المغرب قد قلّد السيد Li Peng أرفع وسام في البلاد تقديراً لمساهمته في تعزيز الصداقة الصينية - المغربية (70).

وكانت وكالة الأنباء المغربية التي رحّبت بزيارة السيد لي بنغ إلى المغرب قد نشرت مقالاً خاصاً أثناء الزيارة أشادت فيه بالمساعدات الصينية للمغرب في القطاع الصحي. وأشاد المقال بجهود أحد عشر فريقاً طبياً صينياً يعمل في المغرب في ذلك الوقت. وأضاف المقال «إن الفرق الطبية الصينية أدّت مهامها بصورة دقيقة ومسؤولة وقدمت مساهمات لا فتة للنظر في القطاع الطبي في المغرب» (71). كما وصفت الوكالة في مقال آخر العلاقات الصينية المغربية بأنها «شراكة نموذجية للتعاون الشامل بين البلدين» (72).

وعلى الصعيد الاقتصادي شهد مارس عام 1995م انعقاد الاجتماع الرابع للجنة الاقتصادية المغربية - الصينية المشتركة وذلك إبان زيارة السيدة Wu Yi وزيرة التجارة والتعاون الخارجي وذلك في الفترة من 26-31 مارس حيث أسفرت هذا الزيارة عن توقيع عدد من الاتفاقيات بين البلدين أهمها التوقيع على اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار واتفاقية اقتصادية وتجارية جديدة ، كما توصلت الشركة الصينية العامة للكيماويات والحكومة المغربية لاتفاق لشراء 120 ألف طن من الأسمدة المغربية، كما قدمت الصين خلال هذه الزيارة منحة أخرى بقيمة 3 ملايين يوان صيني لدعم التعاون في قطاع التكنولوجيا والزراعة وبناء مَسْبَح في المغرب (73).

إلا أن من الملاحظ على حدّ قول مصدر مغربي مسؤول، أن مقرّرات وتوصيات اللجان المغربية - الصينية المشتركة لا تُنفَّذ بالشكل المطلوب وذلك لانعدام آليات متابعة جيدة وغياب التنسيق بين الإدارات المعنية في البلدين (74). إلا أنه في اعتقادنا أن آليات تفعيل اللجان الاقتصادية الإفريقية- الصينية المشتركة بما فيها الصينية المغربية وكننتاج لتوصيات المنتدى الإفريقي الصيني الأخير الذي عقد في أكتوبر 2000م سوف يتحسن أداؤها بشكل كبير في السنوات القادمة.

وعلى صعيد التعاون في القطاع الصحي تم الاتفاق بين البلدين أثناء زيارة وفد صحي صيني للمغرب على زيادة عدد العاملين الصينيين في القطاع الصحي إلى 120 عاملاً، وكان عدد العاملين الصينيين في هذا القطاع قد وصل بنهاية عام 1995م إلى مائة طبيب وفني (75).

وفي اتجاه تعزيز العلاقات في القطاع الزراعي كان السيد Zhen Zhensun مستشار الدولة الصيني قد زار المغرب في أبريل 1994م حيث التقى خلال هذه الزيارة برئيس الوزراء المغربي والوزراء في الخارجية والصيد

والزراعة وأعلن عن تبرع الصين بمبلغ 3 ملايين يوان صيني تستخدم في شراء بضائع صينية (76).

وجدير بالذكر أن الصين كانت قد أهّدت المغرب في عام 1986م أدوية ومعدات طبية تبلغ قيمتها 2.681.000 دولار أمريكي (77).

وقد أدّى التطور السريع في العلاقات السياسية بين البلدين إلى نمو حركة التبادل الاقتصادي حيث قفز التبادل التجاري من 67.110.000 دولار أمريكي في عام 1981م إلى 81.700.000 دولار أمريكي في عام 1983م ثم إلى 145.330.000 دولار أمريكي في عام 1992 (78). وكان الميزان التجاري في معظم الأحيان لصالح الصين (أنظر الجدول رقم (1)).

ورغم محاولات المغرب المتكررة لتحفيز الجانب الصيني لاستيراد منتجاته وحرصه على تجديد البروتوكولات التجارية بين البلدين، ظلّ استيراد الصين من المغرب ضعيفاً. وقد حاول المغرب في بعض الأحيان أن يفرض نسب استيراد محدّدة على الصين لتتأكد من التزام الجانب الصيني بحصة جيّدة من المنتجات المغربية، فعلى سبيل المثال نصّت الاتفاقية التجارية الموقّعة في 31 أكتوبر 1985م على أن تستورد الصين من المغرب 500 ألف طن من الفوسفات و100 ألف طن من سماد الفوسفات المغربي والكروم والكوبالت Cobalt وذلك للأعوام 1976م و1987م (79).

وعلى كل حال واصل البلدان سعيهما الحثيث لتعزيز العلاقات على الأصعدة كافة، فإضافة إلى التعاون الاقتصادي الصيني في عام 1995 زار الصين في العام نفسه وزير العدل المغربي السيد أمالو حيث اتفق الجانبان على تعزيز التبادلات في المسائل العدلية والقانونية (80).

كما زار في عام 1997 السيد Song Jian وزير لجنة الدولة الصيني للعلوم والتكنولوجيا المغرب حيث التقى برئيس الوزراء ووزير الخارجية وعدداً من المسؤولين في قطاع التعليم، وقد قدمت الصين خلال هذه الزيارة أجهزة كمبيوتر لوزارة التعليم العالي، كما تم الإعلان عن مبدأ إنشاء لجنة مغربية - صينية للتعاون في قطاع العلوم والتكنولوجيا (81).

وجاءت زيارة السيد Sun Dafu وزير شؤون الأفراد للمغرب في 1997/5/17م لتعزيز العلاقات بين البلدين في قطاع الإدارة وتبادل الخبرات بين المؤسسات العلمية المتخصصة في علوم الإدارة في الصين ومدرسة الإدارة في المغرب (82).

ونلاحظ أن الصين حرصت على الاستفادة من تجربة الإدارة المدنية في المغرب، حيث نلاحظ من يوميات العلاقات الصينية المغربية اهتماماً صينياً بهذا الجزء من العلاقات بين البلدين. إن عدداً كبيراً من الزيارات والنشاطات الصينية الخاصة بالتعاون في قطاع الإدارة يمكن رصدها، فعلى سبيل المثال زار نائب رئيس لجنة الدولة للتخطيط السيد Hao Jian المغرب (83)، كما وقّع البلدان أثناء زيارة السيد Zhao Dongwan وزير شؤون الموظفين في 1990/7/16م اتفاقية للتعاون في قطاع الإدارة العامة، وتنص الاتفاقية على إرسال الوفود بين البلدين لتبادل الخبرات والتدريب في قطاع الإدارة، كما تتيح الاتفاقية للصين إرسال عدد من الباحثين للدراسات العليا في المدرسة الوطنية للإدارة (84). واتفق البلدان أيضاً أثناء زيارة عبد الرحيم بن عبد الجليل وزير الشؤون الإدارية إلى الصين على تعزيز التعاون في قطاع الإدارة والإصلاح الإداري والخدمة المدنية (85).

وبالإضافة إلى التعاون المثمر في قطاع الإدارة، دفعت زيارة السيد Liu Sunzai نائب وزير التجارة الخارجية للمغرب في 1997/12/3م بعلاقات التعاون

الاقتصادي والفني إلى الأمام، إذ تمّ النظر خلال الزيارة في إمكانية بناء مصنع للأسمدة وتطوير صناعة صيد الأسماك ومساعدة المغرب في بناء عدد من مراكب الصيد، ونوقشت إمكانية اشتراك شركات البناء الصينية في قطاع البناء في المغرب وبناء سكن اقتصادي لمحدودي الدخل، كما ناقش الطرفان إمكانية مشاركة الصين في إنشاء حديقة صناعية حرة في المغرب. كما تم التوقيع أثناء هذه الزيارة على اتفاقية بين مجموعة المغرب للأسمدة وشركة الصين للكيماويات لشراء 150 ألف طن من الأسمدة المغربية، ونصّت الاتفاقية على أن تكون شركة الصين لاستيراد وتصدير الكيماويات وكيلا لمجموعة المغرب للأسمدة في كل من محافظات شاندونغ، خنان، شانشى (86).

ومن الأحداث الهامة في هذه الفترة كانت زيارة وزير الخارجية الصيني Qian Qichen إلى المغرب وذلك في 8 يناير 1998م والتي تزامنت مع ذكرى مرور أربعين عاماً على العلاقات الصينية - المغربية ، وقد التقى Qian في المغرب بالعاهل المغربي الملك الحسن الثاني، وبالسيد عبد اللطيف الفيلالي الذي أكد أن زيارة Qian في هذا الوقت تشير إلى النمو المطرد في العلاقات بين البلدين ، إلا أنه طالب بأهمية اكتشاف طرق جديدة لتفعيل العلاقات على الصعيد الاقتصادي والتجاري بين البلدين، كما دعا الصين للمشاركة أكثر في البناء الاقتصادي والتنموي في البلاد. هذا فيما أكد Qian أن الحكومة الصينية تشجع الشركات الصينية للاستثمار وزيادة التبادلات التجارية مع المغرب (87).

والجدير بالذكر أن Qian أعلن في المغرب عن دعم الصين لمسيرة السلام في الشرق الأوسط من خلال استرجاع الأراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والحق في تقرير المصير داعياً الحكومة الإسرائيلية أن تحترم اتفاقيات السلام طبقاً للالتزامات التي اتفقت

عليها مختلف الأطراف⁽⁸⁸⁾ وقد لقيت تصريحات السيد Qian المؤيدة للحق الفلسطيني استحساناً في دوائر صنع القرار المغربي.

وعلى كل حال، أظهر الحرص الصيني على زيارة المغرب في ذكرى مرور أربعين عاماً على العلاقات إرادة صينية متينة لتعزيز العلاقات، كما تشير نتائج وتوصيات زيارة Qian أن الجانب الصيني يشعر بارتياح لمسار العلاقات مع هذا البلد.

وعلى الصعيد السياسي شهدت أعوام 1998 و1999 على التوالي حدثين هامّين في مسار العلاقات الصينية - المغربية اختتم بها البلدان أكثر من أربعين عاماً من التعاون والصداقة حيث زار في الفترة من 3-7 دجنبر 1998 رئيس الوزراء المغربي عبد الرحمن اليوسفي بدعوة من رئيس الوزراء الصيني السيد Zhu Rongji الصين، رافقه وفد مغربي كبير ضمّ أكثر من 150 عضواً كان في مقدمتهم وزراء الطاقة، الصيد، والتعاون التجاري، والسياحة والشباب والرياضة، هذا إلى جانب عدد كبير من رجال الأعمال المغاربة⁽⁸⁹⁾.

وقد التقى السيد اليوسفي بكبار القادة الصينيين وفي مقدمتهم رئيس الوزراء Zhu Rongji والرئيس الصيني Jiang Zemen ورئيس البرلمان Li Peng. وقد أعربت القيادة الصينية ممثلة في شخص Zhu Rongji عن تقديرها للدور المغربي الإيجابي في الشؤون الإقليمية والدولية مشيراً إلى أن الصين سوف تعزّز التنسيق والتعاون في المحافل والمنظمات الدولية، وأضاف السيد Zhu أن المغرب دولة مؤثرة بين الدول العربية والإفريقية والإسلامية، وأن الصين تعتز بصداقتها التقليدية مع المغرب، وتقدر موقفها بعدم إقامة علاقات رسمية مع تايوان وتأييدها للصين في قضية حقوق الإنسان. وحول قضية

الصحراء الغربية أعرب Zhu عن قلق الحكومة الصينية لاستمرار القضية بدون حل آملاً أن تتوصل أطراف النزاع إلى حل يحقق تسوية عادلة ومعقولة في إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأضاف أن الصين تؤيد الجهود الإيجابية التي تبذلها الأمم المتحدة والأطراف المعنية من أجل الحل السلمي وتأمل أن تتخذ الأطراف المعنية موقفاً إيجابياً وعملياً من أجل تحقيق تسوية مبكرة ومناسبة للنزاع من خلال الحوار والتعاون⁽⁹⁰⁾. هذا بينما دعا الرئيس الصيني إلى استكشاف وسائل جديدة لتقوية التعاون الثنائي، كما أشاد السيد Li Peng رئيس البرلمان الصيني بالصدقة القائمة بين البرلمانين الصيني والمغربي، مشيراً إلى أن الصين والمغرب كدولتين ناميتين لا يوجد بينهما صراع على المصالح، وإنما يوجد تعاون وتفاهم وصدقة. كما حمل السيد لي بنغ ولأول مرة النظام الدولي الحالي مسؤولية الاضطرابات المالية آنذاك في جنوب شرقي آسيا، منبهاً إلى أنه من المحتمل أن تظهر اضطرابات مالية مماثلة في المستقبل طالما أن النظام السياسي الدولي غير الرشيد ما زال قائماً، مشيراً إلى أنه يتعين على الدول النامية أن تتعلم كيف تحمي نفسها وتتجنب المخاطر الاقتصادية خلال فترة العولمة الحالية⁽⁹¹⁾. وأشاد عبد الرحمان اليوسفي بدوره بالعلاقات بين البلدين مشيراً إلى أن البرلمان المغربي شكل مؤخراً لجنة لتنمية الصداقة المغربية الصينية، كما تبادل الجانبان وجهات النظر حول بدء التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة اليورو، حيث قال اليوسفي إن توحيد عملات الاتحاد الأوروبي سيفيد دول الاتحاد ويسهم في استقرار الوضع المالي في العالم، بيد أنه أشار إلى أن الدول الصغيرة مثل المغرب ستواجه صعوبات نتيجة زيادة ديونها للدائنين الأوروبيين، وأضاف أن المغرب تأثر بدوره بالأزمة المالية الآسيوية⁽⁹²⁾.

وكان رئيس الوزراء المغربي قد صرح في ندوة تجارية مغربية-صينية حضرها عدد كبير من رجال الأعمال من الطرفين بأن المغرب يرحب

بالمستثمرين الصينيين ويدعو إلى توسيع تجارة الفوسفات والأسمدة الكيماوية، كما صرح اليوسفي أيضاً في مؤتمر صحفي له في بكين بأن المغرب يأمل في تطوير شراكة مع الصين تقوم على المنفعة المتبادلة، مشيراً إلى أن طريق التنمية الذي تتبعه الصين يمكن استخدامه نموذجاً للدول النامية الأخرى، وأشار إلى أن الشركات الصينية ترحّب بالاستثمار في المغرب وأن البلدين سوف يعزّزان تعاونهما الاقتصادي والتجاري عن طريق إقامة مشروعات مشتركة⁽⁹³⁾.

وعلى صعيد التعاون الاقتصادي والفني شهدت الزيارة توقيع عدد من الاتفاقيات ودراسة عدد من المشاريع المشتركة التي يمكن حصرها في الآتي:

1- توقيع اتفاقية لبناء مفاعل نووي للأغراض السلمية قوته عشرة ميغواط بقيمة 40 مليون دولار أمريكي في منطقة طان طان الواقعة في جنوب المغرب على المحيط الأطلسي، حيث سيحل هذا المشروع مشكلة تحلية المياه والري ومحاربة التصحر .

2- مذكرة تفاهم حول توقيع عقد بقيمة 16 مليون دولار أمريكي.

3- توقيع اتفاقية ائتمانية بين بنك الاستيراد والتصدير الصيني وبنك التجارة الخارجية المغربي لمدة عامين يقدم على أساسها بنك الاستيراد والتصدير الصيني ائتماناً يصل إلى 50 مليون دولار أمريكي للمغرب.

4- وقعت الشركة الصينية لاستيراد وتصدير الشاي اتفاقية لتصدير كميات إضافية من الشاي للمغرب .

5- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تحلية مياه البحر⁽⁹⁴⁾.

وكانت مجمل الاتفاقيات التي وقّعت بين البلدين قد بلغت سبع اتفاقيات غطّت التعاون الثنائي في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والحجر الصحي والبيطري والنبات والطيران المدني والطاقة والثقافة.

كما أشارت مصادر مطلعة بأن مباحثات قد جرت في مدينة تشينغداو الساحلية بمنطقة شاندونغ بين وزير الصيد المغربي وشركات الصيد الصينية لتنشيط التعاون في مجال صيد الأسماك بين الصين والمغرب⁽⁹⁵⁾.

وكان رئيس الوزراء المغربي قد أكد أمام السفراء العرب في بكين في لقائه بهم في 4 دجنبر 1998 أن علاقات بلاده بالصين طيبة وأنهم في طريقهم لتدعيم هذه العلاقات، مشيراً إلى أن الصين سوف تقوم بإنشاء مجمع رياضي وإنشاءات صناعية أخرى في المستقبل القريب، كما أشار إلى أنهم يناقشون مع الجانب الصيني بدء استثمار مشترك في قطاع الفوسفات، إلا أنه في إشارة إلى الخلل الكبير في الميزان التجاري بين البلدين أشار إلى أنهم طلبوا من الجانب الصيني زيادة استيراده للفوسفات والنحاس المغربي⁽⁹⁶⁾.

وهكذا نلاحظ أن الزيارة التي جاءت والبلدان يواصلان احتفالاتهما بذكرى مرور 30 عاماً على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بينهما، دفعت بقوة العلاقات على كافة الأصعدة إذ شملت الاتفاقيات الموقعة مساعدات فنية واقتصادية وثقافية وفي قطاع الطاقة.

وقبل مرور عام واحد على هذه الزيارة الكبيرة وصل الرئيس الصيني جيانغ تسه مين في 1999/10/24م إلى المغرب في مستهل جولة شملت عدداً من الدول الأوروبية والشرق أوسطية، رافقه خلالها وفد رفيع المستوى ضم نائب رئيس الوزراء Qian Qichen ووزير الخارجية Tang Jiaxuan ووزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي، Shi Huang Shen. وقد حظي الرئيس جيانغ

الذي استقبله في مطار الرباط الملك محمد السادس باحتفاء جماهيري ورسمي نادر. وقد تناولت المباحثات الرسمية سبل تعزيز العلاقات في المجالين الاقتصادي والتجاري، كما أكد الرئيس الصيني خلال لقائه بالعاهل المغربي أن من السياسات الثابتة للحكومة الصينية مواصلة التعاون مع المغرب في كافة المجالات لثقلها في العالمين العربي والإسلامي⁽⁹⁷⁾.

وانتهز الرئيس الصيني وجوده في المغرب فأعلن خلال المباحثات عن موقف بلاده تجاه النزاع في الشرق الأوسط حيث حدده في أربع نقاط وهي :
أولاً : تؤيد الصين السلام بدلاً من اللجوء إلى العنف، التعاون بدلاً من المواجهة والتعايش بدلاً من الرفض.

ثانياً : ترى الصين ضرورة احترام سلامة أراضي واستقلال وسيادة كل دولة في الشرق الأوسط وضمان أمنها واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واحترامها.

ثالثاً : تؤيد الصين الحل السلمي للنزاع في الشرق الأوسط من خلال التفاوض كما تأمل الصين أن تنفذ دون تحفظ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام واحترام الاتفاقيات القائمة.

رابعاً : تأمل الصين في أن يزيد المجتمع الدولي من جهوده لدعم العملية السلمية وستعمل الصين كعاداتها دائماً مع المجتمع الدولي لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط⁽⁹⁸⁾.

ومن جهة أخرى التقى الرئيس الصيني برئيس الوزراء المغربي عبد الرحمن اليوسفي الذي أكد على أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية بين

البلدين مشيراً إلى أن هناك خللاً كبيراً في الميزان التجاري لا بدّ من إصلاحه وطالب الصين باستيراد المزيد من الأسمدة المغربية⁽⁹⁹⁾، وكان الرئيس الصيني قد أشار وهو يعلق على الخلل الكبير في الميزان التجاري لصالح بلاده أن الصين سوف تشجّع رجال الأعمال والشركات لشراء المنتجات والأسمدة المغربية⁽¹⁰⁰⁾.

كما اجتمع الرئيس الصيني مع أكثر من أربعين من رجال الأعمال في الدار البيضاء حيث اقترح النظر في إمكانية إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة بين رجال الأعمال المغاربة والصينيين . وكان قد تمّ في ختام المباحثات مع رئيس الوزراء المغربي الإعلان عن توقيع اتفاقية قرض تفضيلي (Preferential Loan) لصالح المغرب بقيمة 60 مليون دولار أمريكي⁽¹⁰¹⁾.

وعلى صعيد آخر، تمّ خلال هذه الزيارة التوقيع على البرنامج التنفيذي لإكمال بناء مفاعل نووي لتحلية مياه البحر كان سبق أن اتفق البلدان على تنفيذه إبّان زيارة رئيس الوزراء المغربي الأخيرة لبكين ، وقد نفى يوسف الطاهري وزير الطاقة والمعادن المغربي أن يكون قرار تأجيل تنفيذ المشروع بسبب ضغوط خارجية مشيراً إلى أن عدم توقيع البرنامج التنفيذي أثناء وجود الرئيس الصيني في الرباط يرجع إلى الرغبة في إجراء المزيد من الدراسات الفنية مشيراً إلى أن العقبة التي حالت دون تنفيذ المشروع بيئية بحتة⁽¹⁰²⁾.

هذا في الوقت الذي أكّد فيه الناطق الرسمي للخارجية الصينية أن تأجيل تنفيذ المشروع تمّ لأسباب فنية محضة مشيراً إلى أنه لا توجد معارضة من أيّ دولة أو مجموعة لبناء المفاعل الذي وصفه بأنه لا يشكل خطراً على البيئة المحلية⁽¹⁰³⁾.

وجدير بالذكر أن السفير المغربي قد رفض في اجتماع نظمه مجلس السفراء العرب في بكين الرد على تساؤلات حول ما إذا كان تأجيل الصين لبناء المفاعل النووي قد تمّ بناء على ضغوط دولية (104).

والمعروف أن التعاون الصيني في قطاع الطاقة النووية يرجع إلى يوليو 1995م وذلك عندما زار في 1995/7/27م السيد Qian Jiahua من الوكالة الدولية للطاقة والسيد Wu Zongxin مدير أكاديمية تكنولوجيا الطاقة النووية الصينية ، حيث التقى رئيس الوزراء المغربي بالسيد عبد اللطيف الفيلاي وناقش الوفد مع المسؤولين المغاربة المسائل الفنية المتعلقة ببناء مفاعل نووي لتحلية مياه البحر (105)، علماً بأن للصين تعاوناً في هذا القطاع مع الجزائر. وقد استمرت الصين في تقديم مساعدات فنية للبرنامج النووي الجزائري للأغراض السلمية رغم المعارضة الأمريكية الشديدة التي اندلعت في عام 1991م، والتي شكّكت كالعادة في الأهداف الحقيقية لهذا البرنامج (106).

وعلى كل حال أصدر البلدان في ختام الزيارة بياناً صحفياً مشتركاً أكدوا فيه أهمية التنسيق في المحافل الدولية خصوصاً في مسائل حقوق الإنسان ومعارضة الهيمنة وإقامة شراكة متعدّدة الأشكال ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط والدعوة إلى عالم متعدّد الأقطاب (107).

هذا وكان رئيسا البلدين قد رفضا التعليق على تقارير غربية أشارت إلى احتمال بيع الصين صواريخ صينية للمغرب (108).

وهكذا اختتمت العلاقات الصينية المغربية قبل غروب شمس القرن العشرين بحديثين هامّين هما زيارة رئيس الوزراء المغربي عبد الرحمن

اليوسفي إلى بكين في دجنبر 1998م وزيارة جيانغ إلى الرباط في أكتوبر 1999م ورغم أن هذه الزيارات قد عززت العلاقات السياسية الجيدة أصلاً بين البلدين، إلا أنها لم تنجح كثيراً في دفع العلاقات التجارية والاقتصادية إلى الأمام.

وبالرغم من الجهود والنداءات المغربية المتكررة لإصلاح الخلل في الميزان التجاري، إلا أنه ظل يميل لصالح الصين، فعلى سبيل المثال نجد أن الاستيراد الصيني من المغرب في عامي 1996-1997 على التوالي كان 17.229.000، 43.364.000 دولار أمريكي. بينما صدرت الصين للمغرب في ذات الفترة منتجات صينية بقيمة 74.591.000، 118.441.000 دولار على التوالي ولم يتحسن الخلل في الميزان التجاري حتى عندما قفز في عامي 1998م - 1999م إلى 251.599.000 و 309.303.000 دولار أمريكي، إذ لم يتجاوز الاستيراد الصيني من المغرب في هذين العامين مبلغ 86.056.000 و 55.489.000 دولار أمريكي⁽¹⁰⁹⁾، إلا أن هاتين الزيارتين - في تقديري - قد أسستا لعمل اقتصادي وتعاون فني يمكن إذا ما تمت متابعته بشكل جيد أن يعيد الحيوية إلى جبهة التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، كما كشفت عن مناهات جديدة للتعاون الاقتصادي في قطاعات تمتد من الصيد البحري والطاقة والتعدين إلى الزراعة والصناعة.

إن النشاط السياسي الملحوظ بين البلدين طوال العقد الأخير والذي اختتم بالاحتفال بالذكرى الأربعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أكد بشكل واضح أن آفاق التعاون واسعة وواعدة وأن التحديات يمكن التغلب عليها وتطويرها ليس لصالح العلاقات الصينية المغربية فحسب، بل لمجمل علاقات الصين مع المنطقة.

الخاتمة

سارت العلاقات الصينية المغربية السياسية منذ أول اتصال صيني-مغربي رسمي في أبريل 1900 بصورة طيبة حيث لم تشهد أي انتكاسة طوال الأربعين عاماً الأخيرة، فرغم السمة المحافظة للحكومة المغربية وارتباطاتها الغربية، إلا أنها اعترفت منذ وقت مبكر بجمهورية الصين الشعبية مستهينة بردود فعل حلفائها الغربيين الذين أزعجهم أن يكون المغرب من ضمن الدول التي فتحت البوابة الإفريقية للصين. بل إن المغرب قام ضدّ رغبة أصدقائه في الغرب وساهم في تطوير وتنفيذ البرنامج النووي الصيني ورفض الضغوط الغربية لوقف بيع مادة الكوبالت Cobalt للصين وهي تدرك جيداً الغرض من استخدامات هذه المادة، كما استمر المغرب في تنسيق مواقفه مع المجموعات المؤيدة لبكين داخل المنظمات الدولية حيث كان المغرب من ضمن الدول التي تحمست وعملت على استعادة الصين مقعدها في الأمم المتحدة، وظلّت تقاوم معها المحاولات التايوانية المستمرة داخل المنظمات الدولية، كما دعم المغرب الصين لدخول منظمة الكات وحديثاً منظمة التجارة العالمية، كما نسّق البلدان في مسائل حقوق الإنسان ودعم القضايا الأفرو-آسيوية العادلة، كما تبادل البلدان زيارات على مستوى وزراء خارجية ورؤساء الدول.

ورغم أن المغرب كان يحث الصين على اتخاذ موقف أقرب إلى الموقف الرسمي المغربي في قضية الصحراء الغربية، الأمر الذي لم يتم، إلا أن القيادة المغربية كانت أيضاً مرتاحة لموقف الصين الذي يقوم على دعم اقتراح الأمم المتحدة بإجراء استفتاء شعبي في الصحراء الغربية. والصين بهذا الموقف تحاول أن ترضي أطرافاً أخرى على صلة بالنزاع. كما تحاول الصين كدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي الالتزام بمقترحات

المنظمة الدولية. هذا في الوقت الذي يسير فيه التعاون الفني والثقافي بصورة جيدة. فالصين التي بدأت منذ منتصف السبعينيات ترسل فرقها الطبية إلى المغرب حظيت باحترام خاص في الأوساط الطبية المغربية، الأمر الذي تؤكدُه الرغبة المغربية المستمرة لطلب المزيد من الخبراء الصحيين الصينيين حيث كان يوجد بحلول 2000م حوالي 120 طبيباً وفتياً صينياً يعملون في مختلف أنحاء المملكة⁽¹¹⁰⁾ كما استفاد المغرب بشكل جيد من الخبراء الصينيين في مجالات صيد الأسماك والزراعة وتحتلية مياه الشرب وصيانة السفن والطاقة وغيرها من المجالات. كما أصبح للصين إسهام واضح في البنية التحتية الرياضية في البلاد. حيث يقف أكثر من مَعْلَمَة رياضية صينية شاهداً على هذا الإسهام. وعزَّز البلدان تعاونهما العلمي والتكنولوجي والتعليمي، فبالإضافة إلى زيارات المسؤولين في هذا القطاع، يتواجد حالياً 31 طالباً وباحثاً مغرباً في الجامعات الصينية، كما يوجد عدد من الطلاب الصينيين في المغرب. وتبدو القيادة المغربية في أعلى مستوياتها سعيدة بهذا التعاون، إذ أمر الملك الحسن الثاني في أغسطس 1983م بتكريم أربعة فنيين صينيين وذلك تقديراً لإسهامهم المتميز في بناء مجمع الرباط الرياضي⁽¹¹¹⁾. هذا في الوقت الذي شكّل فيه البرلمان المغربي في عام 1998م لجنة برلمانية لتنمية الصداقة الصينية - المغربية⁽¹¹²⁾. إلا أن التطور الكبير الذي تمّ في هذه القاطاعات الهامة لم يتزامن معه تقدم في جبهة التبادلات التجارية والاقتصادية، إذ ظل الميزان التجاري بين البلدين رغم نموه إلى 251 مليون دولار أمريكي في عام 1998م، و340 مليون دولار أمريكي في عام 1999م بشكل عام مختلاً لصالح الصين. حيث لم تنجح النداءات المستمرة للمسؤولين المغاربة لحفز الصين للمزيد من الاستيراد من المغرب. بل يتخوَّف دبلوماسيون مغاربة من أن يؤدّي جنوح الصين لبناء مصانع لإنتاج الأسمدة محلياً إلى مزيد من التراجع في الميزان التجاري بين البلدين،

مشيرين إلى أن الصين بدأت منذ عام 1998-1999م بالفعل تقلل من استيرادها للفوسفات المغربي⁽¹¹³⁾، وفي تقديرنا أن إدراك البلدين لأهمية البحث عن آليات جديدة لدفع التبادلات التجارية على أساس المنفعة المتبادلة سيسهم في تعزيز العلاقات البينية وسيحافظ على الصداقة التقليدية بين البلدين.

أما على صعيد التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين ، فلا توجد أي استثمارات مغربية في الصين حتى تاريخه 2000/9/18م . أما الاستثمارات الصينية في المغرب فتكاد تنحصر في قطاع الصيد البحري حيث يعمل فيه حوالي عشرين شركة صينية - مغربية مشتركة تملك 80 سفينة صيد باستثمارات بلغت 110 ملايين دولار أمريكي يعمل فيها حوالي 500 عامل وفني. ومن أبرز هذه الشركات، شركة Mac-Fishery باستثمار بلغ 38,27 مليون دولار أمريكي، وتنتج سنوياً حوالي 6500 طن من الأسماك. وشركة Trefoil Fishery وتستثمر حوالي 20,3 مليون دولار أمريكي ويبلغ إنتاجها السنوي 3900 طن من الأسماك ، كما تستثمر شركة 9,6 Pelumar S. A مليون دولار أمريكي، ويبلغ إنتاجها السنوي 900 طن من الأسماك. كما استثمرت شركات صينية 145 مليون يوان صيني في بناء 3 مسابح في المغرب. وتدرس حالياً شركات صينية ومغربية مشاريع مشتركة في قطاع التعدين وصيد الأسماك⁽¹¹⁴⁾. وفي وقت لا تزال فيه الاستثمارات الصينية تتلمس طريقها في المغرب بدأت مؤشرات اهتمام القطاع الخاص المغربي بسوق الصين من حيث البحث عن فرص للاستثمار المشترك وتنوع مصادر الاستيراد. ويعتبر فتح ممثلية للبنك المغربي للتجارة الخارجية في بكين في أكتوبر 2000م ميلادية أحد هذه المؤشرات. ويبدو أن من مهام البنك الأساسية تقديم خدمات مالية واستشارية للقطاعين الخاص في المغرب والصين. ونتوقع أن يقوم هذا البنك بدور هام في توسيع أنشطة القطاع الخاص في البلدين والتعريف بسوق المغرب.

على صعيد المساعدات الاقتصادية الصينية للمغرب فهي لا تزال قليلة، إذ يشير المستشار التجاري والاقتصادي بالسفارة المغربية في بكين أن مجمل القروض الصينية المقدمة إلى المغرب حتى عام 2000م كانت ستة قروض ميسرة بلغت قيمتها 370 يوان صيني، هذا بالإضافة إلى قرض تجاري من بنك الاستيراد والتصدير الصيني بقيمة خمسين مليون دولار أمريكي. كما قدمت الصين للمغرب 9 هبات في شكل معدات وآليات كان آخرها منحة صينية قدمت في عام 1999 بلغت قيمتها 1.200.000 دولار أمريكي (115).

ويتوقع أن تقوم الصين بإلغاء جزء من ديونها المستحقة على المغرب وذلك تنفيذاً لما أعلنته الصين إبان اجتماعات المنتدى الإفريقي - الصيني في بكين في أكتوبر 2000م والذي تعهدت خلاله بإلغاء جزء من ديونها المستحقة على الدول الإفريقية، علماً بأن الصين قررت في مارس 2001م إبان زيارة السيد علي عثمان محمد طه نائب الرئيس السوداني إلغاء حوالي 51 مليون دولار أمريكي من ديونها المستحقة على السودان (116).

هذه هي صورة العلاقات الصينية - المغربية بعد حوالي أربعين عاماً من ولادتها في عام 1958م وهي كما نرى تعاني من نمو بطيء في جانبها المتعلق بالتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، ونلاحظ أن أطرافاً مغربية وصينية تعزو عدم التقدم السريع في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين إلى الأسباب التالية :

1- بعد المسافة بين الصين والمغرب وعدم وجود خطوط بحرية مباشرة بين البلدين.

2- يرتبط رجال الأعمال المغاربة تاريخياً ونفسياً واقتصادياً بأوروبا الغربية بحكم العامل التاريخي والاستعمار.

3- المغرب له أفضليات تجاه أوروبا والدول القريبة منه كما ترتبط الصين بآسيا والدول القريبة منها.

4- رجال الأعمال الصينيون والمغاربة غير مبالين للمغامرة في أسواق لا يعرفونها. خصوصاً وأن المعلومات قليلة حول الأسواق الصينية والمغربية في عاصمتي البلدين.

6- عامل اللغة.

هذه خمسة أسباب ترددها الأوساط التجارية والديبلوماسية في البلدين.

وفي تقديرنا أن هذه الأسباب، وإن اعتُبرت عوامل قد تعيق التبادلات بين البلدين، إلا أنها قطعاً ليست كافية لتبرير التقدم البطيء في هذه الجبهة. فالصين على سبيل المثال لها تبادلات تجارية واقتصادية مع دول إفريقية أكثر بعداً من المغرب مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا. بل إن عوامل اعتبرها بعض الدبلوماسيين والباحثين معيقة لتطور العلاقات مثل قرب المغرب من القارة الأوروبية قد تكون عوامل دفع في علاقات البلدين، إذ أن الموقع الاستراتيجي للمغرب كم منطقة عبور (Transit) وبوصفه شريكاً تجارياً قديماً للمجموعة الأوروبية يتمتع بامتيازات في الاستيراد والتصدير لعواصم المجموعة الأوروبية، ويمكن أن يجعل من المغرب قاعدة منشأ لمنتجات صينية - مغربية تشق طريقها بسهولة إلى الأسواق الأوروبية، وبهذا تكون الصناعات الصينية قد وجدت قاعدة متقدمة للتصدير إلى أوروبا وشمال إفريقيا.

ولتفعيل التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الصين والمغرب نقترح الآتي :

1- تعزيز الاستثمارات المشتركة في قطاع التعدين في المغرب، بوصفه قطاعاً هاماً ومربحاً.

2- أهمية تواجد مركز تجاري استثماري صناعي صيني في المغرب، كمركز مغربي مشابه في الصين حيث يقوم هذان المركزان بالترويج للمنتجات والمشاريع الاستثمارية في البلدين. كما يقومان بالتعريف واستكشاف السوقين الصيني والمغربي عن قرب، علماً بأن الصين أنشأت مثل هذه المراكز في مصر واليابون والكامرون وساحل العاج وغينيا. وهكذا بقيت منطقة هامة تشمل المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا دون وجود مراكز صينية لتحفيز الاستثمار والتجارة.

3- أهمية فتح فرع لبنك التصدير والاستيراد الصيني في المغرب على أن يغطي نشاطه بقية المنطقة .

4- تقديم الحكومتين الصينية والمغربية تسهيلات لتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين الصينيين والمغاربة للعمل في البلدين.

5- النظر في إمكانية تقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية الصينية للمغرب في قطاعات الصناعة والبنية التحتية والتعدين والزراعة والصناعات المتعلقة بها، وصيد الأسماك، وإيجاد صيغة مساعدات اقتصادية وفنية متوازنة بين الأسلوب القديم للمساعدات الاقتصادية، والنزوع الصيني الجديد منذ عام 1995م لأسلوب القروض التفضيلية والتجارية التي لا تميل في العادة إلى الاستثمار في البنية التحتية، وتجرى دراسات الجدوى قبل منح القروض على قاعدة الربح والخسارة. وهذا

المفهوم هو لا شك مفيد للطرفين وينشط بشكل خاص القطاع التجاري والاقتصادي في الدول النامية ، على ألا تبقى هذه الوسيلة الطريقة الوحيدة للمساعدات الاقتصادية الصينية لدول العالم الثالث، علماً بأن الصين كدولة عظمى لها التزامات تجاه العالم الثالث، وكصديق قديم للمغرب ينبغي أن تتحمل مسؤولياتها كجزء من المجتمع الدولي، في تقديم مساهماتها في دفع عجلة التنمية في إفريقيا بما فيها المغرب.

المراجع

- 1) Larkin, Bruce D.China and Aprica 1949-1970, University of California Press, Berkeley, Los Angeles, 1971, P.29.See also Shichor, Yitahak the Middle East in China's Foreign Policy, 1949-1977, London, Cambridge University Press,1979, p.41.
- 2) Lu Ting En & Ma Ruiming (ed) China and Africa, Xia Jisheng, The Development of the Friendly Cooperation between New China and the Maghrib Countries. Peking University Press , 2000. p.119.
- 3) Beijing Review, December 30,1958 Vol.1 No.44 p.19.
- 4) Ibid.
- 5) Ogunsanwo , Alaba, China's Policyi n Africa. 1958-1971, Oxford, Cambridge University Press, 1974. p.38.
- 6) Editorial Board Of Almanac Of China's Foreign Economic Relations and Trade, Almanac of China Foreign Economic Relations and Trade, 1984, China Resources Advertising Company Hong Kong , p.864.
- 7) Beijing Review, October 21, Vol.1, N°34, P.12, see also Beijing Review, October 28, 1958, Vol.1 N° 35.p.13 See also Review, November 4.1958, Vol.1 N° 36 p.22.

8) جعفر كرار أحمد، العلاقات الصينية العربية، جامعة نانجين، جمهورية الصين الشعبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف بروفيسور Chen De Zhi، 1995، أنظر الجزء الخاص بالعلاقات الصينية-المغربية.

9) Editorial Board of Almanac of China's Foreign Economic Relations and Trade, Almanac of China Foreign Economic Relations and Trade, 1984, op.cit, p.864.

10) Beijing Review, November 4, 1958, Vol.1 No 36 p.22.

11) Liang Lingxin, China's Foreign Relations, A Chronology of Events (1949-1988), Beijing, Foreign Languages Press, 1989, p.p.316, 366, 333.

12) Ogunsanwo, Alaba, China's Policy in Africa. 1958-1971, op. cit, p.151, See also Larkin, Bruce D.China and Africa 1949-1970, op.cit. p.92.

13) Ogunsanwo, Alaba, China's Policy in Africa. 1958-1971, op. cit. p.151.

14) Beijing Review, January 3, 1964, N°1 Vol.7 p.30.

15) Foreign Languages Press, Afro-Asian Solidarity Against Imperialism, A Collection of Documents speeches and press Interviews. Form the visits of Chinese Leaders to thirteen African and Asian Countries, Printed in P.R. of China, 1964. p.102.

16) Ibid. p.104.

17) Lu Ting En & Ma Ruiming, op. cit. p.122-125.

18) Editorial Board of Almanac of China's Foreign Economic Relations and Trade, Almanac of China Foreign Economic Relations and Trade, 1984, op. cit. p.864

19) Beijing Review, October 29-1971, N° 44 vol. 14, p.9.

20) Beijing Review, November 26-1971, N°48, p.22.

21) Foreign Minister Chi peng Fei's Speech at the Moroccan National Day Reception, Ministry of Foreign Affairs, Sudan, Archives (Document).

22) Editorial Board of Almanac of China's Foreign Economic Relations and Trade, Almanac of China Foreign Economic Relations and Trade, 1984, op.cit. p.864.

23) Beijing Review, March 28, Vol. 18, N.13, p.3.

- 24) Beijing Review, March 28, 1975, Vol.18, N.13, p.3.
- 25) Bartke, Wolfgang, The Agreements of the People's Republic of China with Foreign Countries, 1949-1990, A publication of the Institute of Asian Affairs, Hamburg, Munchen. London, New York, Paris, 1992, p.120.
- 26) Yu, George T, The Tanzania-Zambia Railway : A Case Study in Chinese Economic Aid To Africa (Edited) by Thomas, Warren Weinstein, Soviet and China Aid to African Nations, New York Praeger Publishers, 1980.p.121.
- 27) Editorial Board of Almanac of China's Foreign Economic Relations and Trade, Almanac of China Foreign Economic Relations and Trade, 1984, op.cit.p.120.
- 28) Ibid.
- 29) Ibid.
- 30) Editorial Board of Almanac of China's Foreign Economic Relations and Trade, Almanac of China Foreign Economic Relations and Trade, 1984, op.cit. p.120.
- 31) Bartke, Wolfgang, The Agreements of the People's Republic of China, with Foreign Countries , 1949-1990, op.cit.p.121.
- 32) Ibid.
- 33) Ibid.
- 34) Barke, wolfgang, The Economic Aid from the People's Repuplic of China to the Developing and Socialist Countries, op .cit.p.91.
- 35) Beijing Review, May 5, 1980, Vol.23, N.18, p.3.
- 36) Beijing Review, May 18, 1981. N.20, p. 9.
- 37) Beijing Review, March 8, 1982, Vol.25, N.10, p.9.
- 38) Ibid.
- 39) Beijing Review, January 10, 1983, N.2 p.8. See also Ministry of Foreign Affairs, Sudan, Political Report by Sudan Embassy in Morocco, No.s.s. B/3/1 dated January 6, 1982 Titled, Chinese Premier Visit to Morocco.

40) Beijing Review, January 10, 1983, No.2, P.20.

41) Liang Lingxi, op.cit. p.354.

42) Ogunsanwo, Alaba, op. cit. p.29.

43) Beijing Review, February 19, 1965, N8, p.4.

44) إيريك لوران، ذاكرة ملك، الحسن الثاني، كتاب الشرق الأوسط، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، بلا تاريخ، ص 34.

45) Ogunsanwo, Alaba, op. cit. p.30.

46) Liang Lingxin, op.cit. p.354.

47) Ibid.

48) في جيانغ تشانغ (تحرير) نظرة عامة للدبلوماسية الصينية، مكتب بحوث التاريخ الدبلوماسي، وزارة الخارجية الصينية، طبعة عام 1991م، ص 145 (باللغة الصينية).

49) وانغ تاي بينغ (تحرير) نظرة عامة للدبلوماسية الصينية، مكتب بحوث التاريخ الدبلوماسي، وزارة الخارجية الصينية، مطبعة عالم المعرفة بكين، طبعة عام 1995م، ص 162 (باللغة الصينية).

50) وزارة الخارجية الصينية نظرة عامة للدبلوماسية الصينية، مكتب الدراسات السياسية التابعة لوزارة الخارجية الصينية، طبعة عام 1998م، دار المعرفة العالمية للنشر، ص 197.

51) مجلة بناء الصين، أكتوبر 1987م، العدد العاشر، ص 45.

52) An interview with Abdal-Gani Bellaaziri, First secretary at the Moroccan embassy in China 4 March 1993 .

53) Bartke, Wolfgang, The Agreements of the People's Republic of China, with Foreign-Countries, 1949-1990, op. cit. p.121.

54) Lu Ting En & Ma Ruiming, op. cit. p.124.

55) فنغ ياويوان (تحرير) نظرة عامة للدبلوماسية الصينية ، طبعة عام 1990، مكتب بحوث التاريخ الدبلوماسي، وزارة الخارجية الصينية مطبعة عالم المعرفة ، بكين، ص 134 (باللغة الصينية).

- 56) Bartke, Wolfgang, The Agreements of the People's Republic of China with Foreign Countries, 1949-1990, op. cit. p.121.
- 57) فنغ يايوان (تحرير) نظرة عامة للدبلوماسية الصينية ، طبعة عام 1990 ، مصدر سابق، ص 134-135.
- 58) في جيانغ تشانغ ، طبعة عام 1991 ، مصدر سبق ذكره ، ص 146 .
- 59) نفس المصدر والصفحة .
- 60) ملاحظة أباها صديقي الدكتور وانغ جيانغ بينغ المتخصص في الشؤون الإسلامية.
- 61) في جيانغ تشانغ (تحرير) نظرة عامة للدبلوماسية الصينية، مكتب بحوث التاريخ الدبلوماسي وزارة الخارجية الصينية ، طبعة عام 1992م، مطبعة عالم المعرفة بكين، ص 149-151.
- 62) نفس المصدر، ص 151.
- 63) نفس المصدر، ص 150.
- 64) وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، 1 يونيو 1992، انظر أيضاً وكالة أنباء الصين الجديدة 1 يوليو 1992. انظر أيضاً في جيان تشانغ، (تحرير) نظرة عامة للدبلوماسية الصينية، طبعة عام 1993م، مكتب بحوث التاريخ الدبلوماسي، وزارة الخارجية الصينية، مطبعة عالم المعرفة، بكين، ص 149 (باللغة الصينية).
- 65) المصدر السابق .
- 66) المصدر السابق .
- 67) في جيان تشانغ، نظرة عامة للدبلوماسية الصينية، طبعة عام 1993م ، مصدر سبق ذكره، ص 150.
- 68) في جيان تشانغ (تحرير) نظرة عامة للدبلوماسية الصينية، طبعة عام 1994م، مكتب بحوث التاريخ الدبلوماسي، وزارة الخارجية الصينية، مطبعة عالم المعرفة، بكين، ص 166-167.
- 69) وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) 21 مارس 1994 .
- 70) وزارة الخارجية الصينية مكتب الدراسات السياسية التابعة لوزارة الخارجية الصينية، طبعة عام 1996م ، مطبعة عالم المعرفة، بكين، ص 161-162.
- 71) Lu Ting En & Ma Ruiming, op. cit. p.126.

72) Ibid p. 121-122.

73) وزارة الخارجية الصينية، مكتب الدراسات السياسية التابعة لوزارة الخارجية الصينية، طبعة عام 1996م، مصدر سابق، ص 162-163.

74) لقاء مع مصدر مغربي مسؤول يفضل عدم ذكر اسمه.

75) وزارة الخارجية الصينية، مكتب الدراسات السياسية التابعة لوزارة الخارجية الصينية، طبعة عام 1996م مصدر سبق ذكره، ص 162.

76) وانغ تاي بينغ، طبعة عام 1995م، مصدر سبق ذكره، ص 160.

77) Bartke, Wolfgang, The Economic Aid from the People's Republic of China to the Developing and Socialist Countries, Institute of Asian Affairs, Hamburg, 1989, pp. 91-92.

78) Editorial Board of Almanac of China's Foreign Economic relations and Trade, Almanac of China Foreign Economic Relations and Trade, 1984, op. cit. p.864. جعفر كرار أحمد رسالة دكتوراة، جدول رقم (1) إحصائيات التجارة مع الدول العربية في شمال أفريقيا، مصدر سبق ذكره.

79) Bartke, Wolfgang, The Agreements of the People's Republic of China with Foreign Countries, 1949-1990, op.cit. p.121.

80) وزارة الخارجية الصينية، مكتب الدراسات السياسية، نظرة عامة للدبلوماسية الصينية، طبعة عام 1996م، ص 162.

81) وزارة الخارجية الصينية، نظرة عامة للدبلوماسية الصينية، طبعة عام 1998م، مصدر سبق ذكره، ص 198.

82) المصدر السابق، ص 196.

83) مجلس السفراء العرب، بكين جداول بيانية حول العلاقات العربية الصينية، أكتوبر 2000م، أنظر الجزء الخاص بالمغرب.

84) في جيان تشانغ، طبعة عام 1991م، مصدر سبق ذكره، ص 145.

85) مجلس السفراء العرب، مصدر سبق ذكره.

86) وزارة الخارجية الصينية، نظرة عامة للدبلوماسية الصينية، طبعة عام 1998 ص 197.

(87) China Daily, January 10, 1998. ، انظر أيضاً وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، 12 يناير 1998.

(88) نفس المصدر .

(89) صحيفة الشرق الأوسط، 4 ديسمبر 1998.

(90) المصدر السابق ، انظر أيضاً أنباء الصين الجديدة (شينخوا) ، 5-6 ديسمبر 1998،
China Daily 4-5 December 1998 أنظر أيضاً

(91) وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، 6 ديسمبر 1998.

(92) نفس المصدر.

(93) نفس المصدر.

(94) حول الاتفاقيات الموقعة أثناء زيارة رئيس الوزراء المغربي للصين، انظر وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، 5-6 ديسمبر 1998، صحيفة الشرق الأوسط، 4 ديسمبر 1998، انظر أيضاً محضر اجتماع رئيس الوزراء المغربي مع السفراء العرب، بكين، 4 ديسمبر 1998.

(95) وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، 5-8 ديسمبر 1998 .

(96) محضر اجتماع رئيس الوزراء المغربي مع السفراء العرب، بكين 4 ديسمبر 1998.

(97) South China Morning Post, 29 October 1999.

(98) وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، 30 أكتوبر 1999 .

(99) وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، 26-30 أكتوبر 1999، انظر أيضاً South, China Morning Post, 30 October 1999.

(100) South China Morning Post, 30 October 1999.

(101) Ibid.

(102) صحيفة الشرق الأوسط، 30 أكتوبر 1999.

(103) South China Morning Post, 30 October 1999.

(104) محضر اجتماع السفراء العرب مع سفراء المغرب والجزائر والمملكة العربية السعودية، بكين 22 نوفمبر 1999.

- 105) وزارة الخارجية الصينية، مكتب الدراسات السياسية التابع لوزارة الخارجية الصينية، نظرة عامة على الدبلوماسية الصينية، طبعة عام 1996م ص 162.
- 106) وكالة أنباء الصين الجديدة 16 أبريل 1991م، انظر أيضاً نفس النشرة 2 مايو 1991م، انظر أيضاً صحيفة الخليج الإماراتية، 22 ديسمبر 1993م.
- 107) نص البيان الصحفي المشترك بين الصين والمغرب الصادر في 30 أكتوبر 1999.
- 108) South China Morning Post October 29 1999.
- 109) انظر التبادل التجاري بين المغرب والصين 1950-1999م، جدول رقم 1.
- see also Almanac of China's Foreign Economic Relations and Trade, 2000, p. 543.
- 110) مقابلة مع المستشار الاقتصادي والتجاري بالسفارة المغربية السيد عبد الله جمال العلوي، بكين 18 أغسطس 2000.
- 111) Editorial Board of Almanac of China's Foreign Economic Relations and trade, Almanac of China Foreign Economic Relations and Trade, 1984, op.cit. p.775.
- 112) وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، 6 ديسمبر 1998.
- 113) مقابلة مع المستشار أحمد طريف، السفارة المغربية، بكين 18 أغسطس 2000.
- 114) مقابلة مع المستشار الاقتصادي والتجاري بالسفارة المغربية السيد عبد الله جمال العلوي، بكين 18 أغسطس 2000، انظر أيضاً South China Morning Post, Oct.30 1999، انظر أيضاً قائمة بالمشاريع الصينية في إفريقيا، قائمة رسمية وزعتها السلطات الصينية إبان انعقاد جلسات المؤتمر الإفريقي-الصيني الوزاري الأول، أكتوبر 2000 م، بكين.
- 115) المصدر السابق .
- 116) لقاء مع مصدر سوداني مسؤول، انظر أيضاً صحيفة الرأي العام السودانية، 2001/3/30م.

